الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي والتكنولوجيا

منشور عدد 2009/96
صادر عن الديوان

تونس في : 24 ديسمبر 2009

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا
إلى
السيدة والسادة رؤساء الجامعات.
السيد المدير العام للدراسات التكنولوجية.
السيدات والسادة عمداء ومديري مؤسسات التعليم العالي والبحث.

الموضوع : إحداث المسالك وتجديدها في إطار نظام "أمد" بالنسبة إلى العودة الجامعية 2011/2010.

المصاحيب :
- استمارة تتعلق بمطلب تأهيل مسلك في إطار نظام "أمد".
- استمارة بطاقة وصفية لوحدة تعليمية.
- استمارة مطلب تأهيل لإسناد إجازة تطبيقية أو شهادة ماجستير مهني منجزة في إطار البناء المشترك.
- ورقة حول معايير إسناد علامة البناء المشترك.

دعما للمكتسبات المنجزة في إطار الإصلاح المتعلق باعتماد نظام "أمد" على مستوى شهادتي الإجازة والماجستير، وسعيا إلى تأمين أوفر ظروف النجاح للعودة الجامعية 2011/2010، تدعى كافة مؤسسات التعليم العالي والبحث الراغبة في إثراء عروض التكوين التي تؤمّنها أو الراغبة في تجديدها إلى الالتزام بالتوصيات، واحترام الإجراءات والآجال المبينة أدناه.

1- إحداث الإجازات التطبيقية بالنسبة إلى المؤسسات التي لم تستوف بعد نسبة الثلثين

اعتبارا لاكتمال عملية تعميم شهادات الإجازة المندرجة ضمن نظام "أمد" على مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث، وعملا على توفير الاستقرار الضروري لعروض التكوين، فإن النظر في المشاريع المقترحة بالنسبة إلى العودة الجامعية 2010-2011 سيقتصر على مشاريع الإجازات التطبيقية المندرجة في إطار تنفيذ مقتضيات الفصل 11 من الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية للإجازة في نظام "أمد" والخاصة بتوفير عروض تكوين تتيح توجيه ثلثي الطلبة على الأقل نحو المسالك التطبيقية الممهننة والثلث الآخر نحو المسالك الأساسية.

وتنفيذا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من الفصل 24 من الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر 2008 المشار إليه أعلاه، تدعى المؤسسات التي تم تأهيلها في الدفعة الأولى من الإجازة إلى إعداد تقرير يتعلق بتقييم أوليّ للمسالك المعنية بهدف تجديد تأهيلها. ويشمل التقرير المذكور البرامج المعتمدة، والطرق والوسائل البيداغوجية الموظّفة، والنتائج المسجّلة، والشراكة، والمعطيات الأوليّة حول تشغيلية الخريجين.

2- تطوير الإجازات التطبيقية وشهادات الماجستير المهني حسب صيغة البناء المشترك بين الجامعيين والمهنيين

تدعى مؤسسات التعليم العالي والبحث الراغبة في تطوير إجازات تطبيقية أو شهادات ماجستير مهني حسب صيغة البناء المشترك بين الجامعيين والمهنيين إلى تقديم ملفات ترشح في الغرض مع التزام منهجية البناء المشترك، واحترام المعايير الأساسية لإسناد علامته، كما هي مبينة في الوثائق المصاحبة.

ويجدر التأكيد على ما يلي:

- يتم تصور التخصصات الخاضعة للبناء المشترك بداية من السنة الثالثة من الإجازة التطبيقية وبداية من السنة الثانية من الماجستير المهني (م2) مما ييسر الشراكة مع المهنيين، ويتيح التزاما أكبر منهم على صعيد التكوين والتربصات والتشغيل.
- تعرض المشاريع المقترحة مباشرة على نظر اللجنة الوطنية للإجازة التطبيقية أو اللجنة الوطنية للماجستير المهني.
- تتكفل الوزارة بتوفير خدمات المساعدة الفنية للمؤسسات التي ترغب في الانخراط في البناء المشترك للإجازات التطبيقية والماجستير المهني.

3- إحداث شهادات الماجستير مع احترام نسبة الثلث والثلثين

سعيا إلى استكمال عملية الإصلاح على مستوى الماجستير الذي انطلقت دفعته الأولى خلال السنة الجامعية 2009-2010، تدعى كافة مؤسسات التعليم العالي والبحث الراغبة في إحداث مسالك في إطار الدفعة الثانية إلى تقديم مشاريعها مع الالتزام بما يلي :

- تعطى الأولوية في التأهيل إلى المؤسسات الجامعية التي تؤمن شهادات ماجستير في النظام القديم والتي انخرطت في الدفعة الأولى أو الثانية من إجازات نظام "أمد".
- يتم الحرص على توفير عروض تكوين تمكن من توجيه ثلثي الطلبة إلى شهادات الماجستير المهني وثلثهم الباقي إلى شهادات ماجستير البحث.

4- الروزنامة

سعيا إلى تمكين مصالح الوزارة من عرض مشاريع الإحداثات الجديدة في الآجال على نظر اللجان الوطنية القطاعية المختصة وعلى مجلس الجامعات قصد التأهيل، فالمرغوب منكم توخي التمشي الموالي:

- المرحلة الأولى: تشكيل خلايا العمل والشروع في عمليات الدرس والتشاور داخل الأقسام والمجالس العلمية لإعداد مشاريع الشهادات المزمع اقتراحها، مستعينين في ذلك بالاستمارات المصاحبة، وإحالتها إلى الجامعة المعنية في أجل أقصاه يوم 30 جانفي 2010.
- المرحلة الثانية : دراسة المشاريع المتكاملة للشهادات المقترح إحداثها من قبل الهياكل البيداغوجية والعلمية المختصة ومجلس الجامعة المعنية وإحالتها إلى مصالح الإدارة العامة للتجديد الجامعي في أجل أقصاه يوم 8 فيفري 2010.

ونظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهمية، فإني أعول عليكم لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بعنايتكم المعهودة والالتزام بالتوصيات والآجال الواردة فيه حتى يتسنى تعزيز مكتسبات مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا

الأزهر بوعوني